

## وثيقة معلومات المشروع

## مرحلة التقييم

Report No.: PIDA65319

اسم المشروع	الهوية واستهداف النظم مشروع الحماية الاجتماعية (P155198)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
البلد	المغرب
وثيقة القرض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P155198
المقترض	المملكة المغربية
الوكالة المنفذة الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية
فئة التصنيف البيئي:	C غير مطلوبة
تاريخ إعداد / تحيين وثيقة معلومات المشروع	14 غشت 2016
التاريخ المتوقع لإتمام التقييم	15 غشت 2016
التاريخ المتوقع لموافقة المجلس	05 يناير 2017
قرار مراجعة تصور المشروع (من وثيقة القرار)	رخص الرئيس بنقل المرحلة ما قبل التقييم إلى مرحلة التقييم (i) اتفاق مع الحكومة حول مجالات المشروع التي يجب ألا تشمل الأراضي المنازع فيها؛ و(ii)المراجعة الكافية للنقاط التي تم إبرازها في وثيقة القرار. كما سمح للفريق أيضا بأن ينتقل بناء إلى ذلك إلى المفاوضات

I سياق المشروع  
السياق الخاص بالبلد

يعتبر الحد من عدم المساواة والإقصاء إحدى أولويات الحكومة المغربية. إذ حسن المغرب حديثاً من إطاره المكرو-اقتصادي. إذ أن المالية العمومية تحسنت أكثر في 2015 بفضل تراجع النفقات المتكررة وبفضل التقليل المهم في ميزانية دعم الوقود. كما استفادت الوضعية الخارجية للبلاد من تحسن ملموس على مستوى العجز في الحساب الجاري و تعزيز احتياطي العملة الأجنبية. فضلاً عن ذلك، وبنسبة معدل نمو اقتصادي يصل إلى 4.5% أثناء العقد الأخير، تم تقليص الفقر بدرجة مهمة من 15.3% في 2001 إلى 4.2% في 2014. وخلال نفس الفترة نمت نسبة العيش الرفيه بين صفوف الأربيعين في المائة من السكان الذين كانوا في أسفل الهرم بوثيرة نوعاً ما أسرع من المعدل الأمر الذي يشير إلى الزيادة في الازدهار والرفاه المشترك. بيد أن معامل جيني للمغرب سجل تحسناً طفيفاً فقط في نفس الفترة (0.38 في 2014 مقابل 0.41 في 2001)، مما يعكس مستويات عالية باستمرار من انعدام المساواة خاصة بين المناطق القروية والحضرية وفي مختلف جهات البلاد.

للاستمرار في تقليص الفقر والحد منه والتخفيف من وطأة عدم المساواة تهدف الحكومة المغربية إلى بناء المزيد من الفعالية والمساواة والى وضع نظام مندمج ومتكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية. إذ ما يقرب من 15.7% من السكان (أي ما يمثل 5.3 مليون نسمة مغربية، التي يسكن ثلثها في المناطق القروية) يعيشون بشكل دائم تحت تهديد الوقوع في الفقر بسبب غياب الخدمات الاجتماعية المناسبة في المناطق الأكثر فقراً و الأكثر تعرضاً للصدمات.(المفوضية السامية للتخطيط 2015). أما الآثار الاجتماعية والسياسية للتباينات والفوارق من حيث الرفاه والنتائج الاجتماعية فلا زالت تشكل أحد هموم الحكومة. فتحسين تقديم الخدمة الاجتماعية وضمان فعالية عالية للنفقات الاجتماعية يشكلان أولويتان مهمتان بالنسبة للحكومة في سبيل النهوض بالإنصاف والاندماج الاجتماعي في سياق الدستور الجديد المعتمد في 2011. بالفعل من بين الركائز الخمسة لأهداف البرنامج الوطني للحكومة للفترة ما بين 2012-2016 نجد تعزيز البرامج الاجتماعية وضمان إتاحة متساوية للخدمات الأساسية وتقوية التكافل والتضامن والمساواة في الفرص بين كافة المواطنين والأجيال والمناطق.

## السياق القطاعي والمؤسستي

تقليدياً، تم تخصيص النفقات الاجتماعية في المغرب بشكل واسع لمجال دعم الطاقة والمواد الغذائية؛ الدعم الذي أفاد الأسر الغنية وشبكات سلسلة التوريد بهذه السلع. ذلك أن منظومة دعم الطاقة والمواد الغذائية في المغرب وضعت لحماية الفقراء والسكان المعرضين من تقلبات أسعار السلع الأساسية، إلا أن هذه المنظومة ظلت تقليدياً لصالح الأسر الغنية ولصالح شبكات سلسلة التوريد بهذه السلع (البنك الدولي 2012). وفي نفس الوقت وعلى الرغم من المجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة لإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي، فإن برامج الدعم الاجتماعي تظل محدودة النطاق ومشتتة ونادراً ما يتم استهدافها. آخر بيانات متوفرة بالنسبة لعام 2013، تشير مثلاً بأن مجمل النفقات العمومية في مجال الدعم (بنسبة 4.2% من الناتج الوطني الخام) مثلت 80% من كافة النفقات على المساعدات الاجتماعية؛ في حين أن ميزانية البرامج الغير مدعومة لشبكة الأمان وصلت الى 20% (بنسبة 1.1% من الناتج الوطني الخام).

فضلاً عن ذلك يبقى نظام تزويد الخدمات الاجتماعية الحالي نظاماً مشتتاً إلى درجة واسعة مما يعكس تواجد عمليات إدارية بطيئة ومتكررة يتعين على المواطن أن يتعايش معها من أجل الاستفادة من البرامج المتوفرة سلفاً. فيما يتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي خاصة، أدرج المغرب على مدى السنوات عدة برامج مختلفة تم تنفيذها بواسطة عدة وزارات قطاعية ووكالات (انظر Angel-Urdinola; 2015 al). أما التنسيق عبر المؤسسات فيبقى جديداً، إذ أن ولاية المؤسسات ومجالات عملها تتقاطع وتتشابك فيما بينها، حيث أن عدة مؤسسات ووكالات عمومية تقدم نفس البرامج، ويبقى التعاون بين البرامج على المستوى المركزي والمحلي محدوداً. وهناك بلدان متوسطة ومرتفعة الدخل قد تواجه نفس التشتت والتعقيد، ولكن تكاليف ذلك التشتت يمكن تعويضها بتدبير نظم معلوماتية قوية تساعد على تحديد المستفيدين الحاليين والممكنين وتسمح بالربط بين مختلف البرامج العمومية. فيما يتعلق بالمغرب لازالت هذه الروابط والجسور غير متوفرة.

وغياب منظومة قوية تستهدف الساكنة الفقيرة وتقيم هويتها يبقى عنصراً يقوض إصلاح الدعم. وقد أكملت الحكومة المغربية مسلسل رفع الدعم عن المحروقات السائلة (الديزل والفيول والبنزين) في دجنبر 2015. وساهم هذا الإصلاح في تقليص النفقات المتعلقة بالدعم من 4.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2013 إلى 1.4% في 2015. وقد تم إنجاز هذا الإصلاح بنجاح لأن هذا الدعم كان لفائدة الشرائح الغنية من السكان. لكن الاستمرار في المزيد من الإصلاحات يبدو معقداً أكثر؛ فإذا كانت الحكومة قد أعلنت عن نيتها في تحرير السكر والقمح والبيتان (الغاز)، فمن المحتمل أن تكون لذلك أثراً قوية على المستوى الاجتماعي لأن هذه السلع تشكل جزءاً أساسياً من ميزانية الأسر الفقيرة والمتوسطة. فضلاً عن ذلك، تقييم هوية الأفراد الفقراء (خاصة الأطفال) يبقى عملية معقدة في المغرب لأن البلاد لا تتوفر على برنامج شامل لتحديد الهوية (انظر البنك الدولي 2015). هذه الهوية تقوض من إمكانية إدخال عملية تحويل النقد؛ التي تتطلب نظاماً قوية وناجعة في مجال التحقق من الهوية؛ خاصة من أجل تطوير طرق أداء آمنة. فعدم التوفر على آليات موثوقة لتقييم والتحقق من الهوية - نظراً للوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد الذين يعيشون مع أسرهم والذين قد يحتاجون إلى التعويض بعد تنفيذ هذه الإصلاحات - ساهم في تأخير قرار الاستمرار في إصلاح الدعم.

وتهدف الحكومة المغربية إلى تحسين واستهداف وإدماج شبكات الأمان الاجتماعي المتوفرة. حيث أن المغرب أدرج حديثاً ثلاثة نظم أساسية للأمان الاجتماعي تستهدف الشرائح الفقيرة من السكان (أ) برنامج راميد، لصالح حوالي 8.50 مليون من الأفراد في 2015؛ (ب) برنامج تيسير وهو عبارة عن تحويل مشروط لمصاريف التعليم والذي يغطي 850 ألف طفل في 2015؛ و (ج) برنامج دعم، وهو برنامج لتحويل النقد لصالح الأرمال المتواجدين في وضعية هشّة واللواتي يرعين اليتمى من الأطفال. فإذا كانت هذه البرامج تهدف الوصول إلى الفقراء فإن التحليل بين أن قسطاً مهماً من الموارد يصل إلى أسر غير فقيرة؛ ومن تم تبقى عدة أسر فقيرة مقصية من هذه البرامج.

وتنوي الحكومة أيضاً أن توسع التغطية لتصل السكان الذين يمكن التحقق من هويتهم بواسطة الإدارة. وتتوفر برامج الدعم الاجتماعي في المغرب على نظمها الخاصة للتحقق من الهوية ومعطياتها في هذا الشأن، ومعظم هذه الأخيرة غير قابل لكي تستعمل فيما بينها من جهة ومع معطيات أخرى وتشمل في معظم الأحيان بعض الأشباح والأخطاء والتكرار (البنك الدولي 2015). كثير من الأفراد خاصة الفقراء منهم، يجدون صعوبة في التسجيل في برامج شبكة الأمان الاجتماعية المتوفرة لأن الشروط المطلوبة لإثبات هويتهم تبقى معقدة. وعلى الرغم من المجهودات الجبارة لوضع بطاقة هوية وطنية فإن هذه البطاقة لا تشمل السكان الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، والكبار الذين يعيشون في المناطق النائية؛ كما أن تكلفة إصدارها تجعلها غير متاحة للفقراء (البنك الدولي 2015). أما بالنسبة للأفراد المتوفرين على بطاقة التعريف الوطنية فإن شهادة الميلاد هي الوثيقة الرئيسية التي يتم طلبها من قبل البرامج الاجتماعية للتحقق من هوية فرد معين. كما أن السجل المدني لم يتم رقمته بعد ولذلك فيطلب من المواطنين تقديم نسخة على الورق كل مرة كلما قدموا طلباً للمشاركة في برنامج اجتماعي معين. إن

منظومة الهوية الايكولوجية هذه تؤدي إلى تحمل المستفيدين المحتملين من البرامج عبئا إداريا كبيرا حيث تتداخل فيهم في معظم الأحيان عدة وكالات من القطاع العام تعمل بشكل منعزل وتطلب مجموعة ثقيلة من الوثائق لإثبات الهوية. بالنظر لهذه النقائص، رغبت الحكومة المغربية في تمديد التغطية لتصل إلى السكان الذين يمكن التحقق من هويتهم من أجل تقييم أفضل لأهلية استفادتهم من شبكة الأمان المتوفرة وتحسين إمكانية الاستعمال المشترك بين مختلف النظم المعلوماتية لبرامج المساعدة الاجتماعية لوسائل التحقق هذه.

والتمست الحكومة المغربية الدعم التقني والمالي من البنك من أجل تحسين استهداف ونجاعة النفقات المتعلقة بشبكات الأمان الاجتماعية. فمذ شهر نونبر 2013، وبدعم من البنك الدولي، خاضت الحكومة المغربية عملية واسعة في مجال الاستشارات التقنية من أجل تقييم الجدوى التقنية والسياسية لتحسين استهداف ونجاعة النفقات على شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية الرائدة، خاصة برنامجي راند للعاية الصحية و تيسير للتحويلات النقدية المشروطة. و بدعم من المساعدة التقنية في مجال إصلاح الحماية الاجتماعية المبرمجة في إطار برنامج (P133498)، تم إصدار تقريرين رائدين من أجل تقييم الخيارات السياسية بانجاز أهداف الحكومة المذكورة. و أوصى التقريران بضرورة اتخاذ خطوة أولى من أجل تطوير نظام أكثر نجاعة و إنصاف في مجال تزويد الخدمات ذات الصلة بشبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب، و ذلك بتطوير نظم معلوماتية قادرة على تقوية و بناء قدرات الإدارة من أجل (i) استهداف أفضل و (ii) تقييم هوية الأفراد المستفيدين ( أو طالبي الاستفادة) من شبكات الأمان الاجتماعي المتوفرة. و تم نشر هذه التوصيات و الاستشارة بشأنها و قبولها بشكل واسع من قبل أصحاب القرار رفيعي المستوى ( على المستويين التقني و السياسي) كما تم قبولها من طرف الشركاء الغير حكوميين.

و نتيجة لذلك، و في شهر مارس 2015، طلبت الحكومة المغربية من البنك الدولي تقديم المساعدة المالية و التقنية لتطوير (i) برنامج شامل للهوية عبر وضع سجل وطني للسكان برقم تعريف فريد؛ (ii) ووضع نظام مستهدف فعال وشامل عبر تطوير السجل الاجتماعي؛ و (iii) الأطر المؤسساتية و القانونية و العملية الضرورية لضمان استعمال مناسب و مستديم لهذه النظم الجديدة. و لمواكبة هذا الملتمس، و كدليل على الامتلاك التقني و السياسي القوي لهذا الإصلاح، قررت الحكومة المغربية بأن تشكل تحت قيادة وزارة الداخلية، لجنة مديرة رفيعة المستوى و لجنيتين تقنيتين ( الأولى ذات صلة بالسجل الوطني للسكان و السجل الاجتماعي) للمواكبة للصيغة لعملية إعداد هذا المشروع.

السجل الوطني للسكان عبارة عن قاعدة بيانات واسعة لكافة الأفراد الذين لديهم الحق في الإقامة في البلاد (كافة الأفراد المتوفرين على جنسية البلد مهما يكن مكان إقامتهم وكذلك الأجانب المقيمين بشكل قانوني في المغرب). كل فرد في السجل ممثل مرة واحدة ويحصل على رقم تعريف فريد. ويعمل سجل السكان الوطني كأساس لتحويل الهوية والتحقق منها ويمكن أن يستعمل من كافة وكالات التسجيل المتوفرة والنظم والبرامج الاجتماعية لتوحيد تعريف رقم الهوية وصحتها وتسهيل مدى أمن وشفافية التصرفات والعمليات (كمراقبة أداء الفوائد والامتيازات الاجتماعية). و تتحقق إمكانية تشغيل هذه المنظومة بالموازاة مع منظومة أخرى باستعمال رقم التعريف الموحد كمتفاح يربط بين مختلف قواعد البيانات.

السجل الاجتماعي نظام معلوماتي يستعمل كنقطة و لوج لطالبي التسجيل من مختلف البرامج الاجتماعية لجمع معلوماتهم الاجتماعية والاقتصادية والمعلومات الأسرية والتحقق منها. وفضلا عن التحقق من أهلية الأسر والأفراد للاستفادة من الخدمات والامتيازات، يعتبر السجل الاجتماعي وسيلة إدارية قوية تسمح بالمراقبة، واستخراج البيانات ذات الصلة بمجال الأعمال علاقة بالتصميم والتنفيذ وإدارة البرامج الاجتماعية. ويمكن استعمال السجل الاجتماعي لبرنامج واحد أو عدة برامج أو لحزم متداخلة و مندمجة من الامتيازات والخدمات. و سيكون تطوير السجلات الاجتماعية أيضا أساسا لمراجعة طرق استهداف المستفيدين من البرامج الاجتماعية كما سيسمح للحكومة بأن تقدم المزيد من الدعم الناجع للفقراء وللشرائح الهشة في البلاد وللتخفيف من أخطاء التنفيذ والاختلاسات وتعزيز المزيد من الادخار وترشيد النفقات بالنسبة للإدارة.

## II. الأهداف التنموية للمشروع

يهدف المشروع إلى توسيع تغطية رقم التعريف الموحد للأفراد الذين يحق لهم الإقامة في البلد المقترض وتحسين استهداف شبكة الأمان الاجتماعي في منطقة المشروع.

## III. وصف المشروع

اسم العنصر

## تطوير السجل الوطني للسكان برقم تعريف موحد

**التعليقات (اختيارية)** سيقدم هذا العنصر الدعم التقني والمالي (i) لتطوير وتحديث النظام المعلوماتي للسجل الوطني للسكان (الهندسة، البرنامج، التجهيزات، بروتوكولات التشغيل المشترك للبرنامج وللمعطيات، جمع المعطيات/تحينها، جودة المعطيات، وإدماج رقم التعريف الموحد في MIS لبرامج وخدمات اجتماعية معينة (المكون الفرعي 1.1) ; (ii) تخصيص رقم تعريف فريد للسكان (المكون الفرعي 1.2) ; و (iii) وضع التدابير المؤسسية الضرورية لمراقبة استعمال واستدامة السجل الوطني للسكان مع ضمان سرية والطابع الخاص للبيانات (المكون الفرعي 1.3).

### اسم العنصر

تطوير السجل الاجتماعي.

### التعليقات (اختيارية)

و يشمل هذا المكون تقديم الدعم التقني والمالي للحكومة المغربية (i) لتطوير وتغذية وتحين النظام المعلوماتي للسجل الاجتماعي (هندسة وبرنامج وتجهيزاته ودليل تشغيله وكذلك تسجيل الأسر من بين أمور أخرى) (المكون الفرعي 2.1) ; (ii) وضع إطار قانوني للسجل الاجتماعي كمدخل عملي وتشغيلي لنظم الأمان الاجتماعية (المكون الفرعي 2.2) ; و (iii) ضمان انتقال مستفيدي راند وتيسير ودعم السجل الاجتماعي (المكون الفرعي 2.3).

### اسم العنصر

تدبير المشروع، بناء القدرات والرصد والتقييم

### التعليقات (اختيارية)

مراقبة تقليدية لتمويل الاستثمار وسيضمن تنفيذ المشروع بنجاح ونجاعة طبقا لاتفاق القرض ودليل تشغيل المشروع. وسيقدم الدعم التقني والمالي للحكومة من أجل انجاز المهام التالية: (أ) تدبير المشروع (بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية والتكوين) ; و (ب) تصميم نظام لمعلومات مندمج للرصد والتقييم. هذا المكون سيمول بشكل تراكمي ومتزايد تكاليف التشغيل الناتجة عن الأنشطة اليومية لوحدة تنفيذ المشروع.

## IV.. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

100.00	التمويل البنكي الكامل	100.00	تكلفة المشروع
		0.00	فجوة التمويل
المبلغ			مصدر التمويل
0.00			المقترض
100.00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
100.00			المبلغ الإجمالي

## V. التنفيذ

ستكون وزارة الداخلية مسؤولة عن تنفيذ المشروع من خلال (أ) لجنة تسيير وزارية ، (ب) و حدة إدارة المشروع (ج) لجنيتين تقنيتين، واحدة للسجل الوطني للسكان و الأخرى للسجل الاجتماعي. و لإعداد المشروع ليكون جاهزا للتنفيذ، هناك حاجة لإثبات الوضع الجاهز لهذه الترتيبات قبل البدء في المفاوضات.

بالنظر لأهمية و تعقيد الإصلاحات التي يدعمها المشروع؛ ستكون اللجنة المديرة البين وزارية الرفيعة المستوى بموجب مذكرة تفاهم بين وزارية. و هكذا فإن اللجنة المديرة البين وزارية سيرأسها الكاتب العام لوزارة الداخلية و ستتكون من الكتاب العامين للوزارات التالية: وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصحة، وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية، وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني، وزارة الشؤون العامة و الحكامة و المفوضية السامية للتخطيط. و

ستحدد مذكرة التفاهم أيضا البنود المرجعية للجنة المديرية البين وزارية التي يكمن دورها في (أ) ضمان تناسق أنشطة المشروع مع السياسات القطاعية. (ب) المراجعة و التصديق على المقترحات التقنية و المؤسساتية و التقنية لتصميم و تنفيذ المشروع؛ (ج) التصديق على البرامج السنوية و تتبع تطورها و تنفيذ أنشطة المشروع؛ (د) الإطلاع على صعوبات تنفيذ المشروع و اقتراح الحلول المناسبة؛ (هـ) اتخاذ إجراءات لضمان التنفيذ الفعال للمشروع؛ (و) الإشراف على التواصل المؤسسي للمشروع. و على المدى المتوسط (2 إلى ثلاث سنوات بعد المشروع إن تم إطلاقه)، ستنظر الحكومة إلى إمكانية إدماج المتدخلين في القطاع الخاص في اللجنة المديرية البين وزارية، خاصة شركات المرافق و الأبنك (مثلا من المحتمل أن يستفيد المتدخلين من النشر بتعميم برنامج قوي و شامل للتحقق من الهوية).

وحدة إدارة المشروع. ستدعم وحدة إدارة المشروع تنفيذه. و ستتكلف بالتنسيق الكامل لأنشطة المشروع و الإدارة اليومية لهذا الأخير بما في ذلك الجوانب الانتمانية و جانب الرصد و تقديم التقارير. و ستكون تحت إشراف اللجنة المديرية البين وزارية و تقوم بالتنسيق بين كافة اللجان التقنية. و ستكون و حدة الإشراف على المشروع من الموظفين العموميين من مختلف أقسام وزارة الداخلية و ستتم تقويتها و تعزيزها بمستشارين متخصصين لدعم الأنشطة التقنية و الانتمانية. و ستوفر وحدة إدارة المشروع على مدير يشرف على تطوير السجل الوطني للسكان و مدير مشروع يشرف على السجل الاجتماعي. في البداية مدراء المشاريع في مجالي السجل الاجتماعي و السجل الوطني للسكان و فرقههم ( تحت إشراف DSIC ) سيدبرون تطوير منظومتين معلومتين. فإذا كانت وكالة الأرشيفات الوطنية و السجلات الوطنية لم ترى النور بعد، فإن السجل الاجتماعي و السجل الوطني للسكان سيخضعان لتسيير DSIC تحت إشراف الكتابة العامة لوزارة الداخلية. و في البداية فإن مدير المشروع المتعلق بالسجل الوطني للسكان و فرقه سيكلفان بإدارة مجموعة البيانات للسجل الوطني للسكان و يتكلفان أيضا بتخصيص رقم تعريفى فريد للسكان. هذه الأدوار من المنتظر أن تنقل إلى الوكالة الوطنية للسجلات عندما تصبح عملية.

اللجان التقنية. مذكرة تفاهم بين وزارية ( الأولى للمكون 1 ) ( السجل الوطني للسكان/رقم التعريف الموحد) و أخرى للمكون 2 ( السجل الاجتماعي) سيتم توقيعها لتكوين اللجنتين التقنيتين اللتين تعملان مع فريق البنك من أجل تهيئ المشروع. اللجنة التقنية للسجل الوطني للسكان/ رقم التعريف الفريد مكونة من ممثلين من مختلف المديريات من داخل وزارة الداخلية ( الأمن الوطني، الجماعات المحلية و المديرية المكلفة بالنظم المعلوماتية). و تتكون اللجنة التقنية المكلفة بالسجل الاجتماعي من ممثلين من وزارة الداخلية (الكتابة العامة و مديرية النظم المعلوماتية و ممثلين من قطاعات وزارية أخرى (المفوضية السامية للتخطيط، وزارة الصحة، وزارة البيئة ووزارة التنمية الاجتماعية و المرأة و الطفل و الأسرة ) تشمل مهام هذه الأخيرة (أ) إعداد خريطة طريق للأنشطة الكفيلة بتصميم و تنفيذ المكونات التقنية للمشروع (ب) صياغة الوسائل التقنية من أجل تفعيلها (ج) ضمان تنسيق و تناسق في الأنشطة المنفذة تحت المكونين 1 و 2؛ (د) مراجعة و تقييم الدراسات و الاستشارات (هـ) الإشراف على و مراقبة إعداد الخصائص التقنية اللازمة للتجهيز و اليد العاملة ( الأجهزة و البرمجيات التي يتم الحصول عليها من خلال البرنامج؛ (و) تنفيذ البرامج العامة السنوية و مراقبة تطورها. و و ستقدم اللجنتين التقنيتين معا تقارير منتظمة لوحدة إدارة المشروع.

التحقق من المؤشرات المتعلقة بصرف التمويلات للتحقق من التطور من أجل إنجاز أهداف المشروع و مؤشرات التنمية ستتم مراجعتها و تقييمها من طرف المفتش العام للإدارة الترابية طبقا لبروتوكولات الامتثال المشار إليها بالتفصيل في الملحق 2. و سيتعين أن تكون تقارير المراجعة و التحقق مستفيضة و مرضية لفريق البنك الدولي الذي يمكن أن يطلب حسب الحاجة، المزيد من المعلومات و التوضيحات قبل الترخيص بصرف أموالها.

سيتم دعم التنفيذ من طرف البنك طيلة مدة المشروع. و سيشمل ذلك الدعم إشرافا منتظما و مهمة المراجعة و التحقق المرهلي في أفق سنتين من دخول المشروع حيز التنفيذ. و ستشمل مهمة المراجعة المرهلية من بين ما ستشمله تحليل التطور نحو بلوغ المؤشرات الأساسية للنتائج و تحديد أين يتعين القيام بالتقويم و التصحيح.

## VI. سياسات الحماية الممكنة التطبيق

لا	نعم	السياسات الوقائية الناجمة عن المشروع
X		التقييم البيئي OP/BP 4.01
X		الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
X		الغابات OP/BP 4.36
X		إدارة الآفات OP 4.09
X		الموارد الثقافية المادية OP/BP4.11
X		الشعوب الأصلية OP/BP 4.10
X		إعادة التوطين القسري OP/BP 4.12
X		سلامة السدود OP/BP 4.37
X		المشاريع المقامة في الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50
X		المشاريع المقامة في مناطق النزاع OP/BP 7.60
		تعليقات (اختيارية)

## VII. جهة الاتصال

### البنك الدولي

الإتصال: Diego Angel-Urdinola

الصفة: المستشار الإقتصادي الأول

الهاتف: 473-4161 (202)

البريد الإلكتروني: [dangelurdinola@worldbank.org](mailto:dangelurdinola@worldbank.org)

### المقترض/ العميل/ المتلقي

الإسم: المملكة المغربية

الإتصال: السيد عبد الكريم العمراني

الصفة: مدير التعاون الدولي-وزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة و الحقامة

الهاتف: 212537687316

البريد الإلكتروني: [elamrani@mag.gov.ma](mailto:elamrani@mag.gov.ma)

### الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

الإسم: وزارة الداخلية

نقطة الإتصال: السيدة أمينة بن عمر

الصفة: رئيسة وحدة التنسيق

الهاتف: 212537767404

البريد الإلكتروني: [amina\\_benomar@yahoo.fr](mailto:amina_benomar@yahoo.fr)

## VII. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

### البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

الهاتف: (202) 458-4500

الفاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني <http://www.worldbank.org/infoshop>